

## الفصل الثاني

### النظام المحاسبي للمصارف التجارية

بالنظر لإتسام النشاط المصرفي بخصائص تميزه عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، واختلاف انظمتها عن الوحدات في القطاعات الاقتصادية الأخرى من حيث طبيعة الخدمات المقدمة واسلوب انجاز المعاملات اليومية ، مما اقتضى وضع النظام المحاسبي الموحد الملائم لها بغية تسهيل الاجراءات المحاسبية فيها ، وبالشكل الذي يمكن من توفير المعلومات المفيدة التي تساعد على التخطيط والرقابة وترشيد القرارات الاقتصادية المتخذة .

#### أولاً - السمات العامة للنظام المحاسبي في المصارف التجارية:

لكي يتمكن النظام المحاسبي في المصارف التجارية من تحقيق الهدف المطلوب منه ، ينبغي ان يتمتع بالسمات الآتية :

1- الدقة والوضوح والبساطة في تصميم المستندات ، حيث يتم توضيح الحلقات الرئيسية للنظام بالشكل الذي يقلل من الجدل والاجتهادات ، كما ينبغي عند تصميم الدورة المستندية للمصرف ان نتجنب التكرار بين عمل موظف وآخر أو بين عمل قسم وآخر (الابتعاد عن الازدواجية) ، وان تقتضي طبيعة كل عملية تدخل أكثر من موظف أو أكثر من قسم في انجاز المعاملة بحيث يكون عمل الموظف أو القسم التالي تكملة ومراجعة لعمل الموظف أو القسم السابق .

2- تقسيم العمل بين موظفي المصرف وتحديد مسؤولية كل منهم بشكل واضح ، وفصل وظيفة المحاسبة عن باقي الوظائف المصرفية ، وعن وظيفة الخزينة .

3- يجب ان يأخذ تصميم النظام المحاسبي للمصرف بالحسبان التنظيم الإداري بالمصرف وتقسيماته الداخلية ، وطبيعة العلاقة بين الإدارة العامة للمصرف والفروع العائدة له من جهة وبين الاقسام المختلفة للإدارة العامة أو للفروع من جهة أخرى .

4- السرعة في إعداد وتجهيز البيانات لتلبية احتياجات إدارة المصرف والأطراف الخارجية ذات العلاقة التي تمكنها من الاشراف والتخطيط وتقييم الاداء .

**وفضلاً عن السمات المذكورة أعلاه يتمتع النظام المحاسبي الموحد للمصارف العراقية بالسمات الآتية:**

1- وحدة النظام وشموليته : لم يهمل النظام خصوصية القطاع المصرفي (النشاط المصرفي)، حيث ظهرت تلك الخصوصية واضحة فيه دون التأثير على وحدة النظام وتماسكه .

2- البساطة والمرونة في التطبيق : يتسم النظام المحاسبي الموحد بالبساطة لضمان صحة التطبيق وتخفيف العبء المحاسبي على الكادر المحاسبي العامل في الوحدات المطبقة لهذا النظام ، كما يتسم النظام بالمرونة في التطبيق بهدف تمكين الوحدات من التوسع في المستويات اللاحقة لتوفير ما تحتاجه من بيانات أخرى لخدمة الادارة .

3- اعتماد النظام الترقيم العشري : اعتمد النظام الترقيم العشري والتبويب المتسلسل والمنطقي المتجانس لحسابات الدليل بهدف تسهيل استخدام الحاسبة الإلكترونية في مسك السجلات المحاسبية بشكل يؤدي الى تجميع البيانات تلقائياً على وفق تبويبات الدليل بما يخدم التخطيط والمتابعة والرقابة والحسابات القومية .

## **ثانياً - أسس ومبادئ النظام المحاسبي الموحد للمصارف التجارية:**

فيما يأتي أهم الأسس والمبادئ والسياسات التي اعتمدها النظام المحاسبي الموحد للمصارف العراقية :

1- اعتماد أساس الإستحقاق (Accrual Basis) بكافة المعاملات المالية ولاسيما في نهاية السنة المالية وذلك باستعمال قيود التسوية (Adjusting Entries) بهدف تخصيص الايرادات والمصروفات للسنة التي وقعت فيها ، مع التأكيد على الاهمية النسبية لمبالغ المعاملات التي تجريها المصارف .

- 2- اعتماد الحسابات المتقابلة (النظامية) وذلك لإظهار إلتزامات المصرف وحقوقه على الغير بصورة واضحة تطبيقاً لمبدأ الإلتزام وتأميناً لمقومات الرقابة والضبط الداخلي وتقييم الاداء ، وتستعمل هذه الحسابات لأغراض رقابية ، أي انها حسابات للمراقبة وليس لها علاقة مباشرة بالمصروفات والايرادات أو بالمقبوضات والمدفوعات ، ولذا لا تؤثر على المركز المالي للمصرف ، ويتم الافصاح عنها خارج الميزانية العامة .
- 3- اعتماد تبويب الحسابات في الدليل بشكل يظهر طبيعة النشاط المصرفي، ويساعد على احتساب قيمته المضافة .
- 4- التمييز بين النشاط الجاري (الرئيس) والنشاط غير الجاري (الثانوي)، وكذلك التمييز بين النشاط الجاري (الصيرفة التجارية) والنشاط الاستثماري .
- 5- تبويب الأصول الثابتة حسب طبيعتها واستخدامها وعلى أساس التمييز بين الطاقات الانتاجية المستغلة والطاقات التي لم تنتهياً للاستغلال بعد ، وبعبارة أخرى التمييز بين الموجودات الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ مما يساعد على قياس حجم الاستثمار ونوعيته .
- 6- التأكيد على عدم استعمال الحسابات الأخرى أينما وردت في الدليل إلا إذا توفر تحليل محدد للمستويات التي تليها.
- 7- اعتماد الحسابات الوسيطة التي تشكل حلقة الاتصال بين الادارة العامة للمصرف والفروع العائدة له حتى تسجل العمليات في حساباتها المختصة بصورة نهائية ، حيث تفتح الحسابات لأغراض التسوية الداخلية في المصرف .
- 8- قيد التحفظ (سياسة الحيلة والحذر) ، حيث يستعمل أو يطبق في ظل ظروف عدم التأكد ، إذ يتم بموجبه الإعراف بالخسائر المتوقعة ولا يعترف بالايرادات المتوقعة، ومن الامثلة على ذلك تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها.
- 9- تطبيق المعايير الدولية للابلاغ المالي (IFRSs) في اعداد التقارير المالية للمصارف، والتي من اجراءاتها على سبيل المثال استعمال القيمة العادلة ( Fair Value) بدلاً من التكلفة التاريخية (Historical Cost) في تقييم الاستثمارات

المالية في نهاية السنة المالية ، والاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المتحققة في ذلك التاريخ ، مما أدى الى عدم الحاجة الى استعمال قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقييم تلك الاستثمارات في تاريخ التقرير المالي (نهاية المدة المالية)، وبمعنى آخر عدم العمل أو الأخذ بالحسبان بقيد التحفظ المحاسبي عند تقييم الاستثمارات المالية في نهاية السنة المالية.

### ثالثاً - مقومات النظام المحاسبي الموحد في المصارف التجارية:

يعتمد النظام المحاسبي الموحد للمصارف التجارية على عدة مقومات تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه والمتمثلة بما يأتي :

**1- المجموعة المستندية:** وتعد من أهم مقومات النظام المحاسبي لكونها تعمل على حصر العمليات المالية التي لها تأثير على الوضع المالي للمصرف (المركز المالي للمصرف وأداءه المالي) في السجلات المحاسبية ، وبمعنى آخر هي الأساس لاثبات العمليات المالية (الأحداث الاقتصادية المقاسة بوحدة النقد) في السجلات المحاسبية ، وتتكون من نوعين وكما يأتي :

أ- مستندات داخلية : وهي التي يتم اعدادها من قبل المصرف نفسه ، ومنها على سبيل المثال مستندات القبض والدفع ومستندات القيد لأغراض التسوية وازضافة وتنزيل الفوائد وغيرها والإشعارات المدينة والدائنة .

ب- مستندات خارجية : وهي التي يتم اعدادها من قبل الجهات الخارجية مثل العملاء والوحدات الاقتصادية الاخرى التي تتعامل معها المصارف ، ومنها على سبيل المثال الحوالات الخارجية ومستندات الشحن وغيرها .

**2- المجموعة الدفترية:** تمسك الوحدات الاقتصادية السجلات المحاسبية لغرض تسجيل وتبويب العمليات المالية بهدف إعداد بياناتها المالية ، وتختلف المجموعة الدفترية التي يمسكها المصرف التجاري تبعاً لاختلاف نوع الخدمات المصرفية التي يقدمها وحجمها من جهة والطريقة المحاسبية التي يتبعها في تسجيل الأحداث

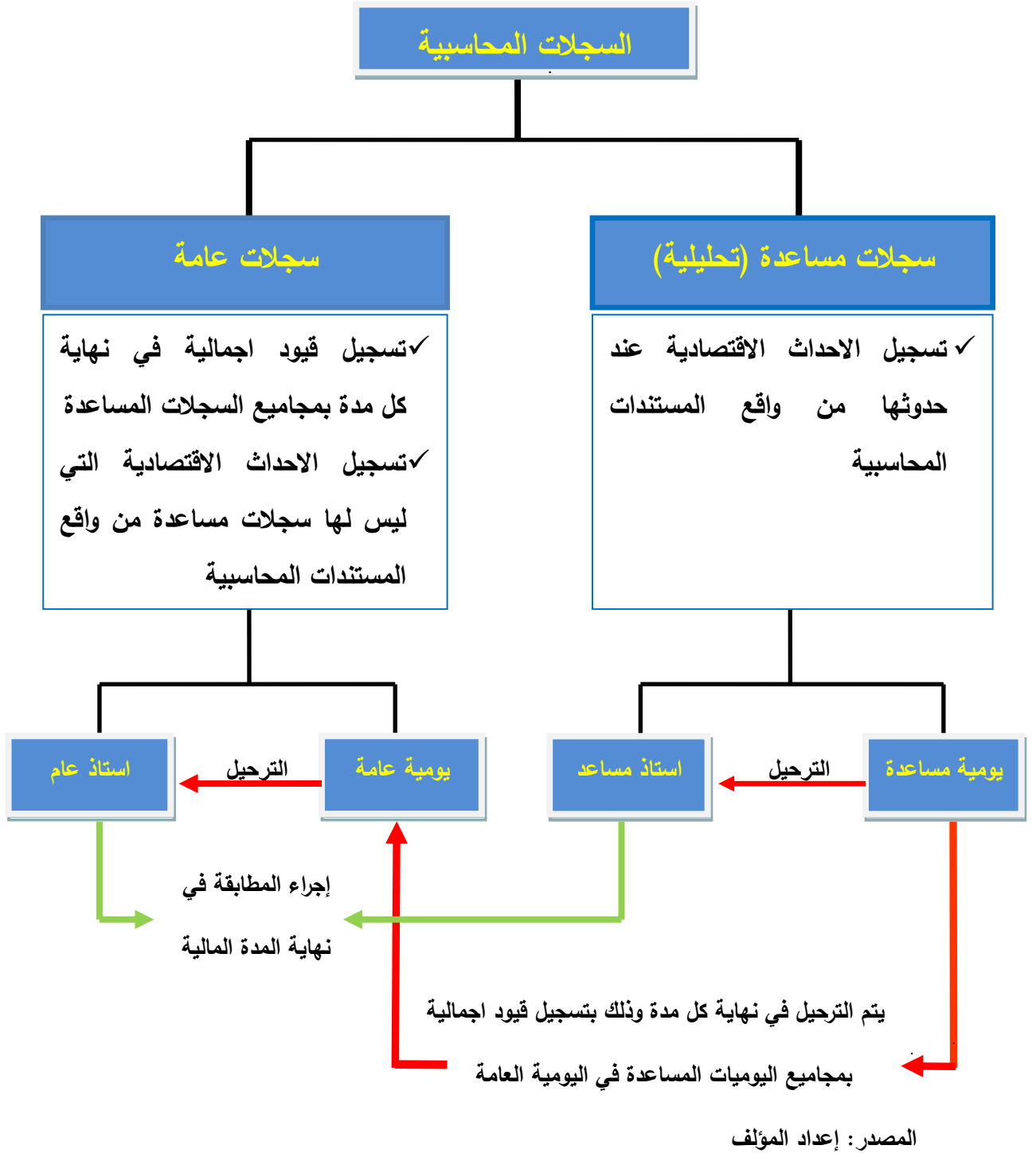
الاقتصادية من جهة أخرى، إذ يفضل استعمال الطريقة التي تسمح بتوافر البيانات الاحصائية التي تحتاجها الادارة والاطراف الأخرى ذات العلاقة بعمل المصرف ، فضلاً عن توافر البيانات اللازمة لاعداد البيانات المالية لتلبية احتياجات المستثمرين، وتعد الطريقة الفرنسية في تسجيل الأحداث الاقتصادية هي الطريقة الملائمة للمحاسبة عن النشاط المصرفي ، وفي الوقت ذاته هذه الطريقة هي الشائعة الاستعمال في المصارف التجارية ، وتتكون من السجلات المحاسبية الآتية :

أ- السجلات الإلزامية: وتتمثل بسجل اليومية العامة وسجل الاستاذ العام، والتي تمسك بموجب القانون، حيث تقوم شعبة المحاسبة في المصرف بتسجيل قيود اجمالية بمجاميع سجلات اليومية المساعدة في نهاية كل مدة زمنية معينة، وكذلك تسجيل قيود في سجل اليومية العامة من واقع المستندات والجدول المحاسبية للعمليات والاحداث الاقتصادية التي لم يخصص لها سجلات يومية مساعدة، ثم يتم الترحيل منها الى سجل الاستاذ العام الذي يتم ترصيد حساباته في نهاية المدة المالية بهدف إعداد ميزان المراجعة، وبعد التأكد من مطابقة ميزان المراجعة وصحته يصبح الطريق سالكاً لإعداد البيانات المالية في نهاية تلك المدة .

ب- السجلات الاختيارية : وهي السجلات الفرعية أو التحليلية (المساعدة) التي تُمسك على وفق حاجة العمليات المصرفية لها ، ومنها على سبيل المثال سجل الحسابات الجارية وسجل حسابات التوفير وسجل العملات النقدية الأجنبية وسجل الحسابات المدينة وسجل الحسابات الدائنة وغيرها، حيث تقوم شعبة المحاسبة بتسجيل القيود في السجلات المساعدة من واقع المستندات والجدول المحاسبية المعدة من قبل أقسام وشعب المصرف.

وفيما يأتي شكل يلخص تسجيل الأحداث الاقتصادية في السجلات المحاسبية على وفق الطريقة الفرنسية :

شكل ( 3 )



3 - دليل الحسابات: يقصد بالدليل المحاسبي الهيكل العام للحسابات التي تفي بكافة احتياجات الوحدات الاقتصادية اللازمة بتطبيق النظام المحاسبي الموحد، وهو عبارة عن قائمة تتضمن رموز أو أرقام الحسابات المستخدمة في المصارف

مصنفة بطريقة قابلة للاستعمال بسهولة والتي عن طريقها يتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها من جراء تسجيل العمليات والاحداث الاقتصادية التي لها تأثير على الوضع المالي (المركز المالي و الأداء المالي) للمصارف. وقد اتبعت طريقة الترميز الرقمي العشري للحسابات حيث اعطي لكل حساب من حسابات الدليل رقم خاص به يميزه عن باقي حسابات الدليل ، وتم تقسيم حسابات الدليل المحاسبي الى حسابات تتعلق بتحديد المركز المالي وهي الحسابين الإجماليين (1 و 2) ، وحسابات تتعلق باحتساب نتيجة النشاط وهي الحسابين الإجماليين (3 و 4) .

**4 - التقارير المحاسبية:** يهدف النظام المحاسبي التي توفير المعلومات المفيدة لكافة الجهات (الداخلية والخارجية) ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية لترشيد القرارات التي يتخذونها، حيث يتم الإفصاح عن هذه المعلومات وإيصالها إليهم عن طريق التقارير المحاسبية ، ولذا تعد هذه التقارير الأساس في التعرف على الوضع المالي للمصرف وتقييمه، ومنها على سبيل المثال كفاية استغلال المصرف لموارده المالية ومدى قدرته على الوفاء بالحقوق المترتبة على هذه الموارد عن طريق ما يوفره من أدوات للرقابة والتحليل المالي ، ويمكن التمييز بين التقارير المحاسبية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء المصرفي حسب هدف أو طبيعة الجهة المستفيدة منها الى نوعين هما :

أ- تقارير داخلية: وهي التقارير التي يعدها النظام المحاسبي لتلبية احتياجات ادارة المصرف (أي لأغراض الاستعمال الداخلي) مثل الموازنات التخطيطية، والتقارير الآنية والدورية حسب ما تحتاجه إدارة المصرف، والتي تكون عن كل أو جزء من النشاط المصرفي وغيرها .

ب- تقارير خارجية : وهي التقارير التي يعدها النظام المحاسبي لتلبية احتياجات الأطراف الخارجية ذات العلاقة بنشاط المصرف ولاسيما المستثمرين، وهذه التقارير هي البيانات المالية السنوية المتمثلة بـ (القوائم المالية الأساسية وهي الميزانية العامة وحساب الأرباح أو الخسائر وكشف التدفق النقدي وكشف

التغيرات في حقوق الملكية، والكشوفات المالية التحليلية المرفقة بتلك القوائم)، والبيانات المالية الفصلية المتمثلة بـ (القوائم المالية الأساسية) ، فضلاً عن البيانات أو التقارير التي يطلبها البنك المركزي ووزارة المالية ودائرة تسجيل الشركات وسوق العراق للاوراق المالية لأغراض الإشراف والرقابة وتقييم الأداء .

**5 - أدوات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء:** تتمثل عملية التخطيط في النظام المحاسبي بأعداد الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية المحددة مقدماً ، بينما تتمثل عملية الرقابة في هذا النظام في قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط المحدد مقدماً للتحقق من مدى التزام الوحدة الاقتصادية بالخطة المحددة لها، وتتمثل عملية تقييم الاداء في هذا النظام في عملية تحليل الانحرافات الناتجة عن مقارنة الاداء الفعلي مع الاداء المخطط في تقارير خاصة تسمى تقارير الاداء (Performance Reports) . كذلك تتمثل عملية الرقابة في هذا النظام بتصميم دورة مستندية بشكل تسمح معه لإدارة المصرف في القيام بمسؤولياتها في المحافظة على ممتلكات المصرف وحماية حقوق الغير وهو ما يعرف بالرقابة الداخلية ، والتي تمتد لتشمل عمليات الوحدة المحاسبية.



## رابعاً - الإطار العام للنظام المحاسبي الموحد للمصارف التجارية:

يمكن بيان الإطار العام للنظام المحاسبي الموحد للمصارف التجارية من خلال

الآتي :

### 1 - حسابات الميزانية العامة:

رقم الدليل	اسم الحساب	رقم الدليل	اسم الحساب
1	الموجودات	2	المطلوبات
11	الموجودات الثابتة	21	راس المال والاحتياطيات (حقوق الملكية)
12	مشروعات تحت التنفيذ	22	التخصيصات
13	حقوق السحب الخاصة	23	المخصص للعراق من حقوق السحب الخاصة
14	حسابات الائتمان النقدي	24	القروض المستلمة
15	الاستثمارات	25	حسابات جارية وودائع
16	المدينون	26	الدائنون
17	الذهب	27	حسابات عمليات الاصدار
18	النقود	28	حسابات العمليات الجارية
19	الحسابات المتقابلة المدينة	29	الحسابات المتقابلة الدائنة

### 2 - حسابات النتيجة:

رقم الدليل	اسم الحساب	رقم الدليل	اسم الحساب
3	المصروفات	4	الايرادات
31	الرواتب والاجور	43	ايراد النشاط الخدمي
32	المستلزمات السلعية	44	ايرادات العمليات المصرفية
33	المستلزمات الخدمية	45	ايرادات العمليات التأمينية
34	مصروفات العمليات المصرفية	46	ايرادات الاستثمار
35	مصروفات العمليات التأمينية	48	الايرادات التحويلية
37	الاندثار	49	الايرادات الاخرى
38	المصروفات التحويلية		
39	المصروفات الاخرى		

## أسئلة الفصل

- 1- ما هي أهم الأسس والمبادئ والسياسات التي اعتمدها النظام المحاسبي الموحد للمصارف التجارية ؟
- 2- هل تعد المصارف التجارية بياناتها المالية على وفق المعايير الدولية للابلاغ المالي (IFRSs) ؟ وما هو تأثير تقييم الاستثمارات المالية على وفق القيمة العادلة على قيد التحفظ المحاسبي ؟
- 3- ما هو الهدف من تطبيق أساس الاستحقاق ، وما هي الأداة المحاسبية التي تساعد على تطبيق هذا الأساس ؟
- 4- ما هو الهدف من استعمال الحسابات النظامية (المتقابلة) ، وهل لها تأثير على المركز المالي للمصرف ، ولماذا ؟
- 5- متى يطبق قيد التحفظ ، وماذا ينتج عن تطبيقه ، وما هي الامثلة المحاسبية على تطبيقه ؟
- 6- ما هي أنواع المستندات المحاسبية التي تستخدمها المصارف التجارية ؟
- 7- ما هي الطريقة المحاسبية الشائعة الاستعمال في تسجيل العمليات المالية في المصارف التجارية ، وما هي السجلات المحاسبية التي تمسكها المصارف التجارية على وفق هذه الطريقة ؟
- 8- ماذا يقصد بدليل الحسابات ، وما هو مضمونها ؟
- 9- ما هي أنواع التقارير المحاسبية ، وما هو الهدف من استعمالها ؟
- 10- صور الاطار العام للنظام المحاسبي الموحد ؟